وعبد بطنه فاكثر العرب يعاملونه معرفه بالاضافه وبعضهم يجعلها نكره وينصبها على الحال
ومثلها ذو واللام الجنسيه فمن قبل اللفظ معرفه ومن قبل المعنى شايعه نكره ولذلك يوصف بالمعرفه
اعتبارا بلفظه وبالنكره اعتبارا بمعناه واذا كان الامر كذلك فاحسن ما تتبين به المعرفه
ذكر اقسامها مستقصاة ثم يقال وما سوى ذلك نكره فالى ذلك اجود من تمييزها
بدخول الا ورب لان من المعارف ما يدخل عليه الا كالفضل والعباس ومن النكرا
ما لا يدخل عليه الا ورب كاين ومتى وكيف وعريب وديار انتهى وبهذا الطريقه
مشى ايضا فى العمدة وسبك المنظوم قوله الغير نكره قابل له موثرا او واقع موقع ما قد
ذكرا وغيره بعرفه قال ابن هشام اورد عليه باعتبار لفظ انه ابتدأ بالنكره بلا سوغ وذكر
قابلا مع انه خبر عن مونث وانى بالحال من المضاف اليه وافرد الضمير فى غيره مع عوده
على شيئين وباعتبار معناه انه لم يقيد القبول بحالة فيلزمه كون الاعلام نكرات
لانها تقبل فى حالة التثنيه والجمع وانه لم يقيد التاثير بتاثير التعريف فيلزمه
كون حادث وعباس نكرتين لانهما يقبلان الـ الدالة على لحظ معنى الصفة ثم يرد
على اطراد تعريف النكره يهود ومجوس فانهما علمان مونثان بدليل منعهما من الصرف
ثم قال واليهود والمجوس وعلى عكسه وطرد تعريف المعرفه الحال والتمييز واسم لا المبرئه
ومجرور رب وافعل من واحر واحوا ومن وما الاستفهاميتان فانها كلها
نكرات مع انها لا يقبل الـ الموثوة وليا تقع موقع ما يقبلها قال والجواب ان موضع الابتدا
اراد ان الجنس بخمرة خير من جراده وتذكير قابل لانه صفه لاسم محذوف والمعنى
النكرة اسم قابل لال وصحت الحال من المضاف اليه لكون المضاف عاملا واورد الضمير
على المعنى كما تقول الاشارة اذا قلت وغير ذلك ومثل قوله تع لوان لهم ما فى الارض
جميعا ومثله بعده لافتدوا به اى بذلك قال لا يصح الجواب بان او يعود بعد الضمير لان ذلك
فى او التى للشك ونحوا مما لكون الحكم فيه لاحد الامرين لا التى للتنويع لانها بمنزلة
الواو والقابل لال فى التثنيه والجمع نكرة لان التعدد لا يثنى ولا يجمع حتى تكون والحال
تاثير التعريف لا مطلق التاثير وحمل الى التقييد به لانه المتبادر عند الاطلاق
الى الوهم لكونه الغالب من لغاتها ولقرينه التكلم فى باب المعرفه والنكرة ويهود ومجوس
يكونان جمعين لليهودى والمجوسى كروم وروسى والنكرتان علمين على القبيلتين